# النمو الاقتصادي ومستقبل الطلب على الايدي العاملة في ليبيا

**علي الجحاوي محمد سعيد**

كلية الاقتصاد و العلوم السياسية– جامعة نالوت

0916245517 – 0926506898

البريد الالكتروني:–sydly9769@gmail.com

**الملخص:**

تناول البحث موضوع النمو الاقتصادي والطلب على الايدي العاملة في ليبيا، على اعتبار أن النمو الاقتصادي أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة، ويهدف البحث الى دراسة وتحليل التطورات الاقتصادية في ليبيا، ومعدل النمو، ومعدل البطالة، ومعرفة التوزيع النسبي لناتج وعدد العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومعرفة اثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على معدل البطالة، واتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة الي المنهج القياسي باستخدام التحليل الاحصائي Spss، وينقسم البحث الى أربعة مباحث أساسية هي، المبحث الأول مفهوم البطالة وأنواعها وطرق قياسها، والمبحث الثاني العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، والمبحث الثالث المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي وعدد والقوى العاملة، والمبحث الرابع أثر معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وتوصل البحث الي أهم النتائج وهي، أغلب الأيدي العاملة ترتكز في قطاع الزراعة والخدمات، ووجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، ويوصي الباحث بتعزيز الربط بين التعليم العالي وسوق العمل.

**الكلمات المفتاحية:** البطالة. الناتج المحلي الجمالي. قطاع الخدمات. قطاع الزراعة. قطاع الصناعة.

**المقدمة:**

تعتبر البطالة ظاهره اقتصادية، تسبب في اختلال التوازن في سوق العمل، فهي من الظواهر السلبية التي تواجه كافه المجتمعات، فالاقتصاد الليبي يواجه جملة من الظواهر الاقتصادية، كالبطالة، والتضخم، والفقر، والبني التحتية المدمرة، والفساد الاداري والمالي، وعدم تشجيع الاستثمار في المشاريع الصغرى والمتوسطة والقطاع الخاص، ووجود عدد من الخريجين عاطلين عن العمل، على الرغم من أن الاقتصاد الليبي شهد في غالب السنوات الاخيرة تدفق كبير لإيرادات النفط من شأنه ان يؤدي الى تنفيد تنمية اقتصادية طموحه تساهم في الطلب على القوى العاملة وارتفاع مستوى الاستخدام، لذلك يجب أن تعمل الدولة على وضع حلول مناسبة وملائمه لحل هذه الظاهرة.

**مشكلة البحث:**

تعاني دولة ليبيا من ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الطلب على الايدي العاملة في سوق العمل، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في مدى تأثير النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي.

**اهميه البحث:**

تنقسم اهمية البحث الى:

1- ارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الليبي لأسباب متشابكة داخلية وخارجية اهمها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني.
2- دراسة المتغيرات الرئيسية التي تعالج البطالة.
3- مساعدة الدولة في رفع مستوى الاستخدام وتوفير فرص العمل والقضاء على ظاهرة البطالة.

**هدف البحث:**

يهدف البحث الى:

**1**- دراسة وتحليل التطورات الاقتصادية في ليبيا، بقصد التعرف على حجم الناتج المحلي الاجمالي، معدل النمو ومعدل البطالة.

2- معرفة التوزيع النسبي لناتج وعدد العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

3- معرفة اثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على معدل البطالة.

**فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان النمو الاقتصادي يعتبر احد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة .

**حدود البحث:**

يغطي هذا البحث الفترة الممتدة من (2005-2019) وذلك لتتبع المشكلة موضع الدراسة لتوفير البيانات التي تغطي هذه الفترة عن الناتج المحلي الاجمالي والقوى العاملة.

**منهج البحث:**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الاستفادة من الدراسات العلمية السابقة التي تناولت موضوع البحث، إضافة الي المنهج القياسي بإستخدام التحليل الإحصائي Spss.

**الدراسات السابقة:**

1- مدى تحقق قانون اوكن (Okun Law) في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2019) دراسة تحليلية قياسية.

د. علي عبد الوهاب نجا استاذ الاقتصاد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية.

د. شيرين عادل حسن نصير أستاذ الاقتصاد مساعد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية.

2- تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات.

د. وصاف سعيدي – جامعة ورقلة souassaf@caramail.com

3- الإنفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الأيدي العاملة في العراق

د. علاء الدين جعفر – جامعة بغداد قسم الدراسات والبحوث

4- مقارنة النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا دراسة قياسية في إطار قانون (Okun)

أ. سلوى جمعة عيسى جامعة بنغازي مجلة العلوم المالية والادارية .

5- محددات البطالة في ليبيا – دراسة قياسية

أ. سعاد عبد السلام عريقيب المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي " رهانات الحاضر وآفاق المستقبل " جامعة مصراتة.

**تقسيم البحث:**

ينقسم البحث الى أربعة مباحث أساسية هي:

المبحث الاول: مفهوم البطالة وأنواعها وطرق قياسها.

المبحث الثاني: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

المبحث الثالث: المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي وعدد والقوى العاملة

المبحث الرابع : أثر معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول : مفهوم البطالة وأنواعها وطرق قياسها

أولاً : مفهوم البطالة.

مفهوم البطالة حسب سوق العمل:

تعرف بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجمع من الحصول على منتج رغم انه قادر على القيام بالعمل[1]

[1]() د. حسن مجيد علي واخرون، مقدمه في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل ص 327 بدون سنة نشر.

حسب المفهوم الاقتصادي:

فالاقتصاديون يعتبرون ان العاطلين عن العمل. هم اولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يستطيعون ان يجدو اي فرصة عمل وتقاس البطالة عادة بما يسمى معدل البطالة[1]

مفهوم البطالة حسب منظمة العمل الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية (ILO) البطالة هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى . من هذا التعريف يتضح انه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل. ويسمى من يعاني منها عاطلاً في المشرق وبطّالا في المغرب.[2]

هناك شرطان اساسيان لتعريف العاطل هما:[3]

1- ان يكون قادر على العمل.
2- ان يبحث عن فرصة عمل.

لقد بدأت حكومات العالم الثالث في الفترة الأخيرة تشجع ابنائها على الهجرة للخارج ولو لفترة قصيرة لعدم قدرتها لخلق وظائف في الداخل مثل مصر وكذلك دول شرق اسيا تشجع العمالة للهجرة للحصول على فرص عمل في الدول الغنية بالبترول [4]

ثانيا: انواع البطالة.

1-البطالة الدورية cyclical Unemployment:

مرتبط هذا النوع من البطالة بالنشاط الاقتصادي العام الى انها مرتبطة بما يسمى بالرواج والكساد

---

[1]() د. عبد الرحمن اسماعيل، واخرون مفاهيم ونضم اقتصادية، دار وائل ص 151 بدون سنه نشر.

[2]() https://cutt.us/HUe8C منظمة التعاون الدولي.

[3]() د. زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار عالم المعرفة ص 16 1998م.

[4]() د. منصور طه عبدالله، اقتصاديات التنمية، دار المريخ بلا سنة نشر ص 335.

الاقتصادي ويحدث هذا النوع من البطالة في فترة الكساد وخاصتا في الدول الرسمالية والصناعية[1]

2- البطالة الاحتكاكية frictional Unemployment :

وهي التوقف عن مزاولة العمل بسبب التغير من وظيفة الي اخرى ،او التوقف للبحث عن وظيفة اخرى او بسبب استكمال الدراسة[2]

ومن اشكالها ما يلي:-

أ- البطالة الموسمية:

هي زيادة عرض العمل خلال مواسم معينة من السنة كفترات تخرج الطلبة من الجامعات وغيرها من مراكز التعليم والتدريب ،او فترات انتهاء العمل في جني المحاصيل الزراعية[3]

ب- البطالة الاختيارية:

وهي الحالة التي يتعطل فيا العامل بإرادته ،عن طريق تقديم استقالته من عملة [4].

3- البطالة المقنعة sisguised Unemployment

هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال، يفوق عدد الحاجة الفعلية للعمل، اي وجود عمالة زائدة، كالعمالة في القطاع الحكومي [5]

ثالثا: طرق قياسها.

تقاس البطالة عادة بما يسمى معدل البطالة Unemployment Rate

---

[1]() د. الطبولي ابو القاسم عمر واخرون، اساسيات الاقتصاد، دار ليبيا للنشر والتوزيع والاعلان سنة 1999م ص268.

[2]() د. شكر اسماعيل علي، مشاريع القطاع الخاص ودورها عن الحد من البطالة، مركز الكتاب الاكاديمي سنة 2016م ص52.

[3]() د. حسن محمد علي واخرون، مرجع سابق ص331.

[4]() د. الوادي محمود واخرون، لأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري 2007 م ص 296.

[5]() بكراوي نجاة وناني مبروكة، رسالة ماجستير منشورة دراسة تحليلية قياسية، اثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2003-2017) ،جامعة احمد دراية ادرار سنة 2019 ص 8.

وهي نسبة غير المشتغلين من القوه العاملة الى اجمالي القوة العاملة ويحسب معدل البطالة كالاتي: [1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

إذاً حالة التوظف الكامل لا تعني ان نسبة العاملة تكون 100%، فهذه النسبة تختلف من مجتمع الى اخر، فأحيانا تكون 95%، وهذا يعني ان حالة التوظف تتطلب وجود معدل بطالة 5%.[2]

ويحدد قانون(okun)، علاقة سالبة بين التقلبات الدورية، في فجوة الناتج المحلي الاجمالي والبطالة، وتمثل البطالة تحدياً تواجهه الدول النامية وغير النا مية.[3]

فيعتبر قانون اوكن (okun) مقياس مهم، في التحليل الكينزي للاقتصاد الكلي، فهو يربط سوق السلع، وسوق العمل، حيث يصف العلاقة العكسية، بين الناتج المحلي، و معدل البطالة، خاصتاً في المدى القصير، فمعامل اوكن (okun) يساعد في التنبؤ، ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة، حيث ان وفقا لهذا القانون ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي، بنسبة 1% يقابلها انخفاض في معدل البطالة بنسبة 3%.[4]

ويشير معدل البطالة عند منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، الى عدد الاشخاص العاطلين، كنسبة مئوية من القوى العاملة.[5]

---

[1] () د. عبد الرحمن اسماعيل ،واخرون مرجع سابق ص 151.

[2] () د. المقرى عامر الفيتوري، واخرون، مبادي علم الاقتصاد، منشورات ELGA 1995 ص342.

[3] () د. الشناوي عبدالله محمد، اختبار صلاحية قانون (okun )في حالة الاقتصاد المصري، باستخدام ARDL، بدون سنة نشر ص 14.

[4] () د. نجا علي عبد الوهاب واخرون، دراسة تحليلية قياسية، مدى تحقق قانون اوكن في الاقتصاد المصري، خلال الفترة ( 1990-2019) ص 17.

[5] () https://cutt.us/i0J4T منظمة العمل الدولية.

وهكـذا فـأن النشـاط الاقتصـاد المتمثـل بنمـو النـاتج المحلـي الاجمـالي، الـذي بـدوره يـودي للطلـب علـى العمـل، أي ارتفـاع معـدل نمـو الطلـب علـى الأيـدي العاملة.[1]

المبحث الثاني : العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

سوف يتم في هذا الجانب، التوزيع النسبي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل البطالة خلال الفترة ( 2005 – 2019 ) كما هو موضح بالجدول رقم ( 1 )

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ان معدل البطالة عالي جدا، وشبة مستقر طول الفترة فهو يتراوح ما بين ( 19.00 – 19.70 )، حيث بلغت 19.70 % في عام 2019 فهذا مؤشر قوي يدل على وجود عدد من القوى العاملة عاطلة عن العمل، وكذلك انخفاض معدل النمو الاقتصادي حسب البيانات الظاهرة بالجدول، تشير اغلب المعدلات لناتج المحلي الاجمالي بالسالب او اقل من معدل البطالة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين النمو و البطالة، هنا يجب تطبيق سياسيات اقتصاديه لكي نحقق معدل نمو كبير في الناتج المحلي الاجمالي، يشرط الحفاض على التوازن الاقتصادي ولأجل تحقيق انخفاض في معدل البطالة بنسبة 1%، يجب تحقيق معدل نمو بمقدار 3% حسب النظرية الاقتصادية وقانون(okun).

ان تحقيق النمو الاقتصادي، يكون بوسائل متعددة من خلال خلق فرص عمل للأيدي العاملة، وزياده مساهمتهم في العملية الانتاجية وزياده انتاجيه العمل من خلال التقدم التكنولوجي، وليس الاعتماد فقط على خلق فرص عمل في القطاعات الاقتصادية وخاصة الخدمي، لأنه سيخلق مشكلة على مستوى الاقتصاد، وسوف يؤدي الى نمو غير مرغوب فيه، إذاً هناك علاقه بين نمو الناتج المحلي الاجمالي واستخدام عناصر الانتاج، بلاشك إن زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي، يساهم في انخفاض معدل البطالة، بسبب العلاقة العكسية بين معدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة.

[1]() د. جعفر علا الدين، الانفاق الاستثماري وستقبل الطلب على الايدي العاملة في العراق، قسم الدراسات والبحوث بغداد سنة 2008م ص3.

فإن النشاط الاقتصادي، يساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة، ورفع مستوى الإستخدام على مستوى الاقتصاد الليبي.

الجدول ( 1 ) (*)

متوسط حجم ومعدل الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة للفترة (2005-2019)

( بالمليون دينار)

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي | معدل البطالة |
|---|---|---|---|
| 2005 | 43561.6 | 9.94 | 19.40 |
| 2006 | 46583.6 | 6.18 | 19.40 |
| 2007 | 48898.0 | 4.96 | 19.40 |
| 2008 | 74746.7 | 56.95 | 19.40 |
| 2009 | 74341.1 | -3.13 | 19.40 |
| 2010 | 76191.5 | 2.49 | 19.30 |
| 2011 | 27287.4 | -64.18 | 19.40 |
| 2012 | 56355.1 | 106.52 | 19.00 |
| 2013 | 111438.1 | 97.74 | 19.50 |
| 2014 | 86649.2 | -22.24 | 19.50 |
| 2015 | 83147.5 | -4.04 | 19.50 |
| 2016 | 80892.6 | -2.70 | 019.5 |
| 2017 | 103937.0 | 28.48 | 19.40 |
| 2018 | 112442.8 | 8.18 | 19.50 |
| 2019 | 99113.0 | -11.85 | 19.70 |

(*) المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على.

- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، المجلد 52 النصف الاول 2012م، النشرة الاقتصادية، لمصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء المجلد 60 الربع الرابع 2020م.
- النشرة الاقتصادية، لمصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، المجلد 62 الربع الثاني 2022م.
- https://cutt.us/TWDzv منظمة العمل الدولية.

قانون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي $= \frac{\text{الناتج المحلي الجديد} - \text{الناتج المحلي القديم}}{\text{الناتج المحلي القديم}} \times 100$

الشكل رقم ( 1 ) (*)

تطور معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة ( 2005 – 2019 )

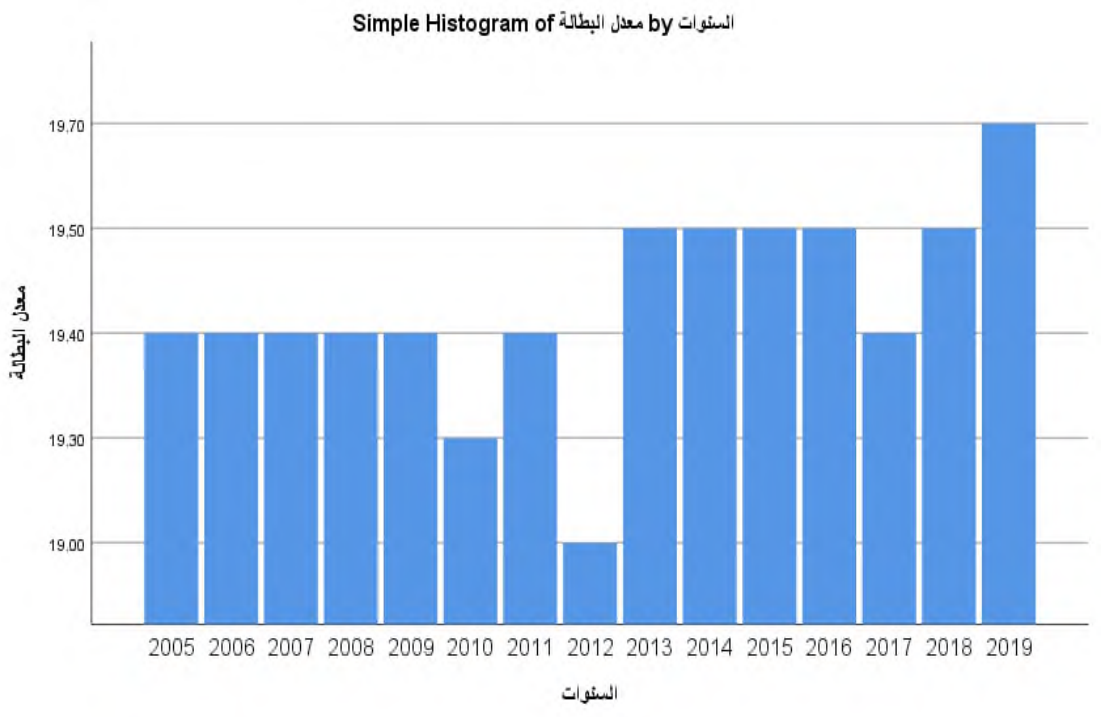


(*) المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على.

- على الجدول رقم (1) ص 10 باستخدام البرنامج الإحصائيSpss.

المبحث الثالث : حجم الاستخدام في الانشطة الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الليبي.

قد تم تقسيم القطاعات الاقتصادية إلى ثلاث قطاعات :

حيث يشمل قطاع الزراعة وفقاً لهذا المقياس ( الغابات وصيد الاسماك والصيد العام ) ويشمل قطاع الصناعة ( النفط والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية وامدادات الكهرباء والغاز والمياه والانشاءات ) ويشمل قطاع الخدمات( تجارة الجملة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والاسرية و الفنادق والمطاعم والنقل والتخزين والاتصالات والوساطة المالية والانشطة العقارية ولإيجاريه وانشطة المشاريع التجارية والادارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي وانشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الاخرى ).

سوف يتم في هذا الجانب عرض التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي والقوى العاملة على الانشطة الاقتصادية للفترة ( 2005 – 2019 )، كما هو موضح بالجدول رقم ( 2 ).

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ ان معظم الأيدي العاملة الليبية تتركز في قطاع الخدمات حيت تستوعب مجتمعة في المتوسط 53.7% من اجمالي القوة العاملة وكانت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي 35% في حين نجد اقل القطاعات تشغيل للأيدي العاملة في قطاع الزراعة حيت لا تشغل هذه القطاعات مجمعه سوى نسبه بسيطة من الايدي العاملة تتراوح في المتوسط 20% من اجمالي القوه العاملة وكانت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الجمالي سوى 1.8 % في المتوسط في حين نجد قطاع الصناعة تستوعب مجتمعة في المتوسط 26.3% من اجمالي القوى العاملة فهي تعتبر نسبه ضئيلة جدا مقارنة مع القطاع الزراعي والخدمي نظرا للمساهمة الكبيرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 63.2 %وخاصه في الوقت الراهن بعد زيادة انتاج النفط وارتفاع الاسعار في السوق العالمي في المقابل استيعابه محدود جدا للأيدي العاملة، ويعتبر هذا التوزيع في القوى العاملة مشكلة يعاني منها الاقتصاد الليبي.

اذا كان هدف الدولة معالجه البطالة وخلق فرص عمل إضافية فيجب عليها أن تزيد من الانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي في القطاعات المستوعبة لأكبر نسبه من الايدي العاملة

كالقطاع الخدمي والزراعي لكي تساهم الانشطة غير النفطية في نمو الناتج المحلي الاجمالي وتنوع مصادر الدخل.

الجدول ( 2 ) (*)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي والقوى العاملة على الانشطة الاقتصادية المختلفة للفترة (2005–2019)

| الانشطة / السنوات | الزراعة | | الصناعة | | الخدمات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ناتج % | عمل% | ناتج % | عمل % | ناتج % | عمل % |
| 2005 | 3.36 | 24.0 | 64.71 | 28.0 | 31.93 | 48.0 |
| 2006 | 3.42 | 23.0 | 59.51 | 29.0 | 37.07 | 48.0 |
| 2007 | 3.50 | 22.0 | 63.94 | 29.0 | 32.46 | 49.0 |
| 2008 | 0.82 | 22.0 | 82.46 | 29.0 | 16.72 | 49.0 |
| 2009 | 0.87 | 21.0 | 80.88 | 30.0 | 18.25 | 49.0 |
| 2010 | 0.84 | 21.0 | 80.62 | 29.0 | 18.54 | 50.0 |
| 2011 | 0.66 | 20.0 | 64.42 | 28.0 | 34.92 | 52.0 |
| 2012 | 0.44 | 20.0 | 76.00 | 27.0 | 23.56 | 53.0 |
| 2013 | 2.07 | 20.0 | 55.60 | 25.0 | 42.32 | 55.0 |
| 2014 | 2.80 | 19.0 | 42.31 | 24.0 | 54.87 | 57.0 |
| 2015 | 2.5 | 19.0 | 43.75 | 23.0 | 53.73 | 58.0 |
| 2016 | 2.00 | 18.0 | 42.37 | 22.0 | 55.67 | 60.0 |
| 2017 | 1.30 | 18.0 | 67.87 | 23.0 | 30.84 | 59.0 |
| 2018 | 1.20 | 17.0 | 61.99 | 24.0 | 36.77 | 59.0 |
| 2019 | 1.70 | 16.0 | 62.90 | 24.0 | 35.40 | 60.0 |
| المتوسط | %1.8 | %20 | %63.2 | %26.3 | %35 | %53.7 |

(*) المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على.

- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ادارة البحوث والاحصاء المجلد 52 النصف الأول 2012م، النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء المجلد 60 الربع الرابع 2020م.
- والنشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ادارة البحوث والاحصاء المجلد 62 الربع الثاني 2022م.
- وزارة التخطيط. https://cutt.us/ZFHY2 البنك الدولي .

الشكل رقم ( 2 ) (*)

التوزيع النسبي للقوى العاملة في ليبيا خلال الفترة ( 2005 – 2019 )

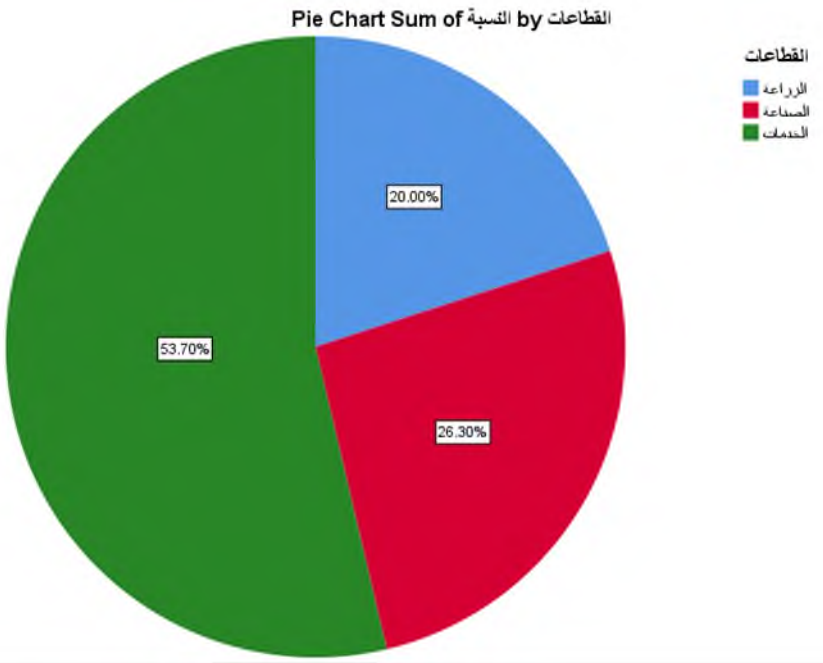


(*)المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على.

- على الجدول رقم (2) ص 13 باستخدام البرنامج الاحصائيSpss.

المبحث الرابع : تقدير النموذج القياسي لأثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على معدل البطالة.

الجدول رقم(3) يعرض نتائج تقدير النموذج القياسي لأثر معدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (2005–2019) وذلك بإستخدام النظام الإحصائي( SPPS ) بطريقه المربعات الصغرى العادية ( OLS ) حيث تم صياغة المعادلة كالاتي:-

$$Y = 0\beta + 1\beta X$$

حيث أن

معدل البطالة المتغير التابع = Y

معدل النمو متغير المستقل = X

معلمة النموذج = $1\beta$

الحد الثابت = $0\beta$

الجدول رقم ( 3 ) (*)

نتائج تقدير النموذج القياسي لأثر معدل النمو على معدل البطالة

**Coefficients**

| Model | | Unstandardized Coefficients B | Std. Error | Standardized Coefficients Beta | T | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | (Constant) | 19.443 | .037 | | 530.538 | .000 |
| | ومعدل النمو المحلي الاجمالي الناتج | -.002- | .001 | -.475- | -1.946- | .074 |
| a. Dependent Variable: معدل البطالة | | | | | | |

(*) المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاحصائيSpss .

فكانت المعادلة كالاتي :

$$Y = 19.443 - 0.002X$$

يتضــح من المعادلة اعلاه ان معلمة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اشــارته ســالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وهذا يوثر سلباً على معدل البطالة. فزيادة معدل النمو بنســبة 3% يؤدي الى انخفاض معدل البطالة بنســبة 0.002% إذاً هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصــادية بوجود علاقة عكســية بين معدل النمو ومعدل البطالة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة ، وقد تبتث معنوية المعامل باختبار (t) عند مستوى معنوية (1%) مع الجدير بالدكر ان اشارة (t) المحسوبة تهمل.

**النتائج :**

1- بلغ أعلى معدل للبطالة 19.70 في عام 2019م.
2- معظم الأيدي العاملة تتركز في قطاع الزراعة والخدمات حيث كانت نسبة قطاع الزراعة 20%، ونسبة قطاع الخدمات 53.7%، من اجمالي القوى العاملة.
3- مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي كانت كبيرة جدا بنسبة 63.2%.
4- وجود علاقة عكسية بين معدل النمو ومعدل البطالة.

التوصيات:

1- تعزيز الربط بين التعليم العالي وسوق العمل.
2- تشجيع الاستثمار المحلي لخلق فرص عمل جديدة، وإعادة توزيع الاستثمار للقطاعات الإنتاجية والخدمية المستوعبة للأيدي العاملة.
3- إقامة الدورات التدريبية لتنمية الموارد البشرية.
4- الاهتمام بالمعاهد المهنية خاصة المعاهد الصحية لزيادة الطلب على هذه المهن في القطاع الخاص والعام.
5- الاهتمام ببرنامج الدراسات العليا الدكتوراه والماجستير بالداخل والخارج لنقص الحاد في اعضاء هيئة التدريس الجامعي في بعض الكليات.

المصادر و المراجع :

أولاً الكتب العلمية

1- أرحومة، سالم عبد السلام، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا ( 1970- 1980 )، دار ليبيا 1988.

2-الحاسية، ميلود جمعة، دور النقود في الاقتصاد الليبي دراسة تحليلية وتطبيقية، الشركة العامة للنشر 1979.

3-أل شبيب، دريد كامل، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري 2008.

4-حسن، مجيد علي واخرون، مقدمه في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل بدون سنة نشر.

5- خمش، مجد الدين، الدولة والتنمية في إطار العولمة، دار مجدلاوي 2004.

6- زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار عالم المعرفة سنة 1998.

7- شكر، اسماعيل علي، مشاريع القطاع الخاص ودورها عن الحد من البطالة، مركز الكتاب الاكاديمي سنة 2016.

8- الشمري، ناظم نوري واخرون، عمان الاردن 1999.

9- الطبولي، ابو القاسم عمر واخرون، اساسيات الاقتصاد، دار ليبيا للنشر والتوزيع والاعلان سنه 1999.

10- عبد الرحمن، اسماعيل واخرون، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل بلا سنة نشر.

11- عبد الوهاب، نجا علي واخرون، دراسة تحليلية قياسية، مدى تحقق قانون اوكين في الاقتصاد المصري خلال الفترة ( 1990-2019)

12- عزيز، محمد واخرون، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، منشورات جامعة قاريونس 1997.

13- علا الدين، جعفر، الإنفاق الاستثماري ومستقبل الطلب على الايدي العاملة في العراق، قسم الدراسات والبحوث بغداد سنة 2008

14- محمد، الشناوي عبدالله، اختبار صلاحية قانون( okun ) في حالة الاقتصاد المصري باستخدام ARDL بدون سنة نشر

15- المقري، عامر الفيتوري وأخرون، مبادي علم الاقتصاد، منشورات ELGA 1995.

16- مندور، عصام عمر، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي 2011.

17- منصور، طه عبدالله واخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ بلا سنة نشر.

18- الوادي، محمود واخرون ، لأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري 2007.

ثانياً الدوريات:

1- عريقيب، سعاد عبد السلام، محددات البطالة في ليبيا، دراسة قياسية، جامعة مصراته مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال 2022.

2- عيسى، سلوى جمعة، مقارنة النمو والبطالة في ليبيا دراسة قياسية في إطار قانون( okun )، جامعة قاريونس مجلة العلوم المالية والادارية.

3- الفارسي، عيسى حمد، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة البحوث الاقتصادية بنغازي المجلد الخامس عشر العدد الأول 2004.

**ثالثاً الرسائل:**

1- بكراوي نجاة وناني مبروكة، رسالة ماجستير منشورة دراسة تحليلية قياسية اثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2003-2017)، جامعة أحمد دراية ادرار سنة 2019.

رابعاً النشرات:

1- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء المجلد 52 النصف الاول 2012.

2- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء المجلد 60 الربع الرابع 2020.

3- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء المجلد 62 الربع الثاني 2022.

4- وزارة التخطيط.

5- https://cutt.us/HUe8C منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

6- https://cutt.us/i0J4T منظمة العمل الدولية.

7- https://cutt.us/TWDzv منظمة العمل الدولية.

8- https://cutt.us/ZFHY2 البنك الدولي.